تقدير موقف

التحالف البحري الدفاعي السعودي متعدد الجنسيات
قراءة في فرص إعادة تشكيل منظومة الأمن الإقليمي في البحر الأحمر

بقلم

العميد دكتور محمد حجاب

مصر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

يشهد البحر الأحمر تحولًا نوعيًا في بيئته الأمنية منذ أواخر عام 2023، بعدما تجاوزت التهديدات البحرية إطارها التقليدي لتصبح عاملًا مؤثرًا في أمن التجارة الدولية واستقرار سلاسل الإمداد العالمية. فقد أظهرت الهجمات المتكررة على السفن التجارية محدودية الترتيبات الأمنية القائمة في مواجهة التهديدات غير المتماثلة، وأعادت طرح الحاجة إلى مقاربة أكثر فاعلية تقوم على تعزيز الدور الإقليمي في إدارة الأمن البحري، بالتوازي مع استمرار التعاون مع القوى الدولية.

وفي هذا السياق، يكتسب الإعلان السعودي عن العمل على إنشاء تحالف بحري دفاعي متعدد الجنسيات أهمية خاصة، بوصفه محاولة لإعادة صياغة معادلات الأمن في البحر الأحمر، من خلال بناء إطار مؤسسي يعزز التنسيق بين الدول الساحلية، ويرفع قدرتها على حماية الممرات البحرية ومواجهة التهديدات المتغيرة، في ظل التحولات التي يشهدها الإقليم وتزايد الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للبحر الأحمر. وانطلاقًا من ذلك، **تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:**

إلى أي مدى يمكن أن يسهم التحالف البحري الدفاعي السعودي متعدد الجنسيات في إعادة تشكيل منظومة الأمن الإقليمي في البحر الأحمر، وما أبرز الفرص والتحديات التي تواجهه، وما انعكاساته المحتملة على الأمن القومي المصري؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تعتمد الورقة على مقاربة تحليلية تستند إلى دراسة البيئة الأمنية للبحر الأحمر، وتحليل دوافع المبادرة السعودية، ومقارنتها بالترتيبات الأمنية القائمة، وصولًا إلى استشراف السيناريوهات المحتملة وتقديم تقدير موقف بشأن مستقبل التحالف ودوره في إعادة تشكيل منظومة الأمن البحري في المنطقة.

التحالف الجديد والتحولات في البيئة الأمنية للبحر الأحمر

لم تعد التهديدات في البحر الأحمر تقتصر على أعمال القرصنة أو النزاعات البحرية المحدودة، بل شهدت البيئة الأمنية منذ أواخر عام 2023 تحولًا نوعيًا مع تصاعد الهجمات على السفن التجارية وناقلات الطاقة باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق غير المأهولة، ما أدى إلى اضطراب حركة الملاحة وارتفاع تكاليف النقل والتأمين وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية. غير أن حرب عام 2026 رفعت مستوى التهديد إلى مرحلة أكثر تعقيدًا، بعدما توسع نطاق الاستهداف ليشمل السفن المرتبطة بالمملكة العربية السعودية، بالتزامن مع إغلاق مضيق هرمز وتحويل جزء من الصادرات النفطية الخليجية إلى مسار البحر الأحمر، الأمر الذي زاد من الكثافة الملاحية وأهمية الممر الاستراتيجية، لكنه جعله في الوقت ذاته أكثر عرضة للاستهداف، بما أكد هشاشة منظومة الأمن البحري الإقليمية والحاجة إلى ترتيبات أمنية أكثر فاعلية واستدامة [1].

---

[1] Christian Bueger, "What Is Maritime Security?," Marine Policy 53 (March 2015): 159–164, https://doi.org/10.1016/j.marpol.2014.12.005.

ولا تعكس هذه التطورات مجرد تصاعد في مستوى التهديد، وإنما تشير إلى تحول في طبيعة البيئة الأمنية للبحر الأحمر، إذ انتقلت مصادر الخطر من المواجهات البحرية التقليدية بين الدول إلى تهديدات هجينة تعتمد على فاعلين من غير الدول يمتلكون وسائل منخفضة الكلفة وعالية التأثير. وهو ما أظهر محدودية أدوات الردع البحري التقليدية، وأعاد طرح سؤال جوهري حول مدى قدرة الترتيبات الأمنية القائمة على حماية أحد أكثر الممرات البحرية أهمية في العالم[1].

وفي هذا السياق، لم يعد أمن البحر الأحمر قضية تخص الدول الساحلية وحدها، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الاقتصادي العالمي. فالمنطقة تمثل حلقة وصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس ومضيق باب المندب، ويعبر من خلالها جزء معتبر من تجارة العالم المنقولة بحرًا، فضلًا عن نسبة مهمة من صادرات النفط والغاز. ومن ثم، فإن أي اضطراب طويل الأمد في هذا الممر ينعكس بصورة مباشرة على أسعار الشحن والطاقة والتجارة الدولية.

وفي الوقت ذاته، كشفت الأزمة عن حدود فعالية الترتيبات الأمنية الدولية القائمة. فعلى الرغم من انتشار قوات بحرية متعددة الجنسيات في المنطقة وتدشين عمليات لحماية الملاحة، فإن استمرار الهجمات أظهر أن هذه الآليات ركزت بدرجة أكبر على إدارة تداعيات الأزمة أكثر من معالجة أسبابها البنيوية أو بناء منظومة أمنية إقليمية مستدامة.

من ناحية أخرى، تتزامن هذه المتغيرات مع تحولات أوسع في بنية النظام الإقليمي، أبرزها التراجع النسبي في الانخراط العسكري الأمريكي المباشر، وتنامي أدوار القوى الإقليمية الساعية إلى تعزيز استقلالية قرارها الأمني. وفي هذا الإطار، برزت المملكة العربية السعودية كمبادِرة رئيسية لتطوير مقاربة جديدة للأمن البحري تنطلق من المصالح المشتركة للدول المطلة على البحر الأحمر[2].

كما ارتبطت المبادرة السعودية بتحولات داخلية تتصل بإعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني في إطار رؤية المملكة 2030، التي جعلت من البحر الأحمر فضاءً اقتصاديًا واستثماريًا رئيسيًا عبر مشروعات كبرى مثل نيوم ومشروعات البحر الأحمر السياحية وتطوير الموانئ. وبذلك لم يعد أمن البحر الأحمر قضية عسكرية فحسب، بل أصبح جزءًا من معادلة حماية التنمية والاستثمار[3].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن المبادرة السعودية جاءت استجابة لتغير بنيوي في البيئة الأمنية أكثر من كونها رد فعل على أزمة طارئة. فالتحدي الحقيقي لم يعد يتمثل في احتواء هجوم بعينه، وإنما في بناء منظومة إقليمية قادرة على حماية الملاحة الدولية وتأمين المصالح الاقتصادية للدول الساحلية وتقليل الاعتماد على التدخلات الخارجية بوصفها الضامن الوحيد للأمن البحري[4].

---

[1] Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, 4th ed. (London: Routledge, 2018), 285–314.

[2] وكالة الأنباء السعودية (واس)، «البيان المشترك للدول المؤسسة بشأن إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات»، 30 يوليو 2026، https://www.spa.gov.sa/N2644851

[3] Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030 (Riyadh: Council of Economic and Development Affairs, 2016), https://www.vision2030.gov.sa.

[4] Reuters, "Saudi Arabia unveils plans for multinational maritime defence coalition," July 30, 2026, https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-unveils-plans-multinational-maritime-defence-coalition-2026-07-30/.

دوافع وأهداف التحالف البحري السعودي

لا يمكن تفسير المبادرة السعودية بإنشاء تحالف بحري دفاعي متعدد الجنسيات باعتبارها استجابة مباشرة للهجمات التي تعرضت لها السفن التجارية في البحر الأحمر، لأن هذا التفسير، رغم وجاهته، يظل قاصرًا عن استيعاب التحولات الأعمق التي تشهدها البيئة الإقليمية. فالمبادرة تعكس في جوهرها انتقالًا في التفكير الاستراتيجي السعودي من سياسة إدارة الأزمات إلى سياسة بناء منظومات أمنية إقليمية أكثر قدرة على التعامل مع التهديدات المركبة، بما ينسجم مع التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الوطني السعودي خلال السنوات الأخيرة [1].

ويأتي هذا التحول في وقت أصبح فيه البحر الأحمر أحد أهم المجالات الحيوية للمملكة، ليس فقط من منظور الأمن القومي، وإنما أيضًا باعتباره ركيزة أساسية لمشروعاتها الاقتصادية الكبرى. فقد أدى إطلاق رؤية المملكة 2030 إلى إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والتنمية، حيث أصبحت حماية الممرات البحرية والموانئ والبنية التحتية الساحلية شرطًا لازمًا لضمان نجاح المشروعات الاستثمارية والسياحية واللوجستية الممتدة على الساحل الغربي للمملكة. ومن ثم، لم يعد أمن البحر الأحمر ملفًا عسكريًا منفصلًا، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الاقتصادي والتنمية الوطنية [2]. وتشير هذه المعطيات إلى أن المبادرة السعودية لا تستهدف فقط مواجهة التهديدات القائمة، وإنما تسعى إلى تقليل هشاشة البيئة الأمنية في البحر الأحمر عبر بناء إطار مؤسسي يضمن استمرارية التنسيق بين الدول المعنية، ويحول دون تحول الأزمات الطارئة إلى تهديدات مزمنة تؤثر في التجارة العالمية والاستقرار الإقليمي.

1. دوافع المبادرة السعودية

يمكن تفسير المبادرة السعودية في ضوء خمسة دوافع رئيسية مترابطة:

أ. حماية المصالح الاقتصادية الوطنية أصبحت المملكة أكثر ارتباطًا بالبحر الأحمر من أي وقت مضى، في ظل التوسع في مشروعات الموانئ، وسلاسل الإمداد، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومشروعات السياحة الساحلية. ولذلك، فإن أي اضطراب في الملاحة البحرية ينعكس بصورة مباشرة على خطط التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

ب. بناء شراكة أمنية إقليمية أكثر استدامة أظهرت التطورات الأخيرة أن الاعتماد على المبادرات الدولية وحدها لا يكفي لضمان أمن الممرات البحرية. ومن هذا المنطلق، تسعى الرياض إلى إنشاء إطار تكون فيه الدول الساحلية شريكًا رئيسيًا في إنتاج الأمن، وليس مجرد مستفيد من ترتيبات تقودها قوى خارج الإقليم[3].

ج. التكيف مع التحولات في الاستراتيجية الأمريكية تشير التحولات في السياسة الأمريكية إلى توجه نحو توزيع الأعباء الأمنية مع الحلفاء، بما يتيح للقوى الإقليمية مساحة أكبر للقيام بأدوار قيادية. وفي هذا السياق، يمكن

---

[1] Lawrence Freedman, Strategy: A History (Oxford: Oxford University Press, 2013), 531–548.

[2] Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030, op. cit.

[3] واس، «البيان المشترك للدول المؤسسة»، 30 يوليو 2026.، مرجع سابق.

إدارة أمنها، دون أن يعني ذلك القطيعة مع الشراكات الدولية القائمة.

د. تعزيز المكانة الإقليمية للمملكة تمثل المبادرة امتدادًا للدور المتنامي الذي تسعى المملكة إلى أدائه في القضايا الإقليمية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الأمني. ومن ثم، فإن قيادة تحالف بحري متعدد الجنسيات تمنح الرياض فرصة للمساهمة في صياغة قواعد الأمن الإقليمي، وتعزيز موقعها بوصفها أحد الفاعلين الرئيسيين في هندسة التوازنات الجديدة في البحر الأحمر[1].

هـ. مواجهة التهديدات غير التقليدية كشفت الهجمات على السفن التجارية أن طبيعة التهديدات البحرية أصبحت أكثر تعقيدًا، وأن مواجهتها تتطلب قدرًا عاليًا من التكامل في مجالات الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات، والتنسيق العملياتي. وهي مهام يصعب أن تنجزها دولة واحدة بمعزل عن شركائها، مهما بلغت قدراتها العسكرية[2].

2. التحالف الجديد والترتيبات الأمنية القائمة

من الخطأ النظر إلى المبادرة السعودية باعتبارها بديلًا للتحالفات أو العمليات البحرية القائمة في البحر الأحمر، لأن طبيعة التحديات الأمنية الراهنة تفرض منطق التكامل أكثر من منطق الإحلال. فالتحالفات الدولية القائمة أسهمت في حماية الملاحة ومكافحة القرصنة، لكنها لم تنجح في بناء إطار إقليمي تتولى فيه الدول الساحلية مسؤولية إدارة أمن بيئتها البحرية بصورة جماعية.

وفي هذا السياق، تتمثل القيمة المضافة للمبادرة السعودية في أنها تنطلق من مبدأ «الملكية الإقليمية للأمن» (Regional Ownership)، بحيث تصبح الدول الأكثر تأثرًا بالتهديدات هي الطرف الرئيس في تصميم آليات مواجهتها، مع الحفاظ على قنوات التعاون مع القوى الدولية في مجالات الدعم الاستخباراتي والتقني واللوجستي[2].

كما أن المبادرة تتجاوز المقاربة العسكرية الضيقة، إذ تدمج بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، بما يجعلها أقرب إلى مشروع لبناء حوكمة إقليمية للأمن البحري، وليس مجرد قوة بحرية مشتركة. وهذا التوجه يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في إدارة الأمن البحري، التي تؤكد أن استدامة الأمن لا تتحقق فقط عبر الردع العسكري، وإنما أيضًا عبر بناء المؤسسات، وتعزيز الثقة، وتنسيق السياسات بين الدول المعنية.

3. فرص النجاح والتحديات المبكرة

رغم ما توفره المبادرة من فرص لإعادة تنظيم البيئة الأمنية في البحر الأحمر، فإن نجاحها سيظل مرتبطًا بقدرتها على معالجة عدد من التحديات المبكرة. وفي مقدمة هذه التحديات، ضرورة التوافق على هيكل واضح للقيادة وآليات اتخاذ القرار، وتوزيع الأعباء المالية والعملياتية بصورة عادلة، فضلًا عن بناء منظومة فعالة لتبادل المعلومات البحرية في الوقت الحقيقي.

---

[1] Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, op. cit. 329–351.

[2] Christian Bueger, "What Is Maritime Security?", op. cit. 159–164.

كما أن الحفاظ على الطابع الدفاعي للتحالف سيظل عنصرًا حاسمًا في تعزيز قبوله الإقليمي والدولي، لأن أي انطباع بأن المبادرة تستهدف تشكيل محور سياسي أو عسكري جديد قد يؤدي إلى إثارة حساسيات إقليمية لا تخدم أهدافها الأصلية. لذلك، فإن نجاح التحالف يتطلب الحفاظ على توازن دقيق بين تعزيز الدور الإقليمي للدول الساحلية، واستمرار التنسيق مع المبادرات الدولية القائمة، بما يضمن عدم تحول تعدد الأطر الأمنية إلى مصدر للتداخل أو التنافس.

ومن ثم، فإن المبادرة السعودية تبدو أقرب إلى مشروع لإعادة توزيع الأدوار الأمنية داخل البحر الأحمر، أكثر منها محاولة لإعادة رسم التحالفات التقليدية. وإذا نجحت في بناء مؤسسات دائمة، وتعزيز الثقة بين الدول المشاركة، فإنها قد تمثل خطوة مهمة نحو ترسيخ نموذج للأمن الإقليمي يقوم على الشراكة والمسؤولية المشتركة، وهو ما سيشكل تحولًا نوعيًا في إدارة أمن أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

انعكاسات التحالف البحري السعودي على الأمن الإقليمي والدور المصري

لم يعد تقييم المبادرة السعودية يقتصر على قدرتها في حماية السفن التجارية أو خفض مستوى التهديدات في البحر الأحمر، وإنما يمتد إلى قياس تأثيرها في إعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية. فالممرات البحرية لم تعد مجرد فضاءات للنقل والتجارة، بل أصبحت أدوات للتأثير في موازين القوى، ومجالًا للتنافس بين الفاعلين الإقليميين والدوليين. ومن هذا المنطلق، فإن أي ترتيبات أمنية جديدة في البحر الأحمر سيكون لها بالضرورة انعكاسات تتجاوز المجال البحري لتطال معادلات الأمن والاستقرار في "الشرق الأوسط" والقرن الإفريقي[1].

ويبدو أن المبادرة السعودية تستند إلى تصور مختلف لإدارة الأمن البحري، يقوم على تعزيز دور الدول الساحلية باعتبارها الطرف الأكثر تأثرًا بالاضطرابات الأمنية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات التعاون مع القوى الدولية. وإذا نجحت هذه المقاربة، فإنها قد تمثل بداية لانتقال تدريجي من نموذج الأمن القائم على التدخل الخارجي إلى نموذج يقوم على الشراكة الإقليمية وتقاسم المسؤولية.

1. نحو إعادة توزيع الأدوار الأمنية في البحر الأحمر

أحد أهم الآثار المحتملة للمبادرة يتمثل في إعادة توزيع الأدوار بين القوى الإقليمية والدولية. فخلال العقود الماضية، اعتمدت حماية الملاحة بصورة رئيسية على الوجود العسكري للقوى الكبرى، بينما انحصر دور معظم الدول الساحلية في تقديم التسهيلات اللوجستية أو المشاركة المحدودة في بعض العمليات المشتركة.

أما المبادرة السعودية، فتسعى إلى منح الدول المطلة على البحر الأحمر دورًا أكثر فاعلية في صياغة الأولويات الأمنية، وتحديد طبيعة التهديدات، وآليات التعامل معها. ولا يعني ذلك الاستغناء عن الشركاء الدوليين، وإنما الانتقال إلى نموذج يقوم على تقاسم المسؤولية، بحيث تصبح القيادة الإقليمية أكثر حضورًا، بينما يتركز الدعم الدولي في الجوانب التقنية والاستخباراتية واللوجستية[2].

---

[1] Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, op. cit., 315–338.

[2] Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 45–68

2. الانعكاسات على التوازنات الإقليمية

من المتوقع أن يؤدي نجاح التحالف إلى تعزيز الاستقرار النسبي في البحر الأحمر، بما يحد من قدرة الفاعلين غير الحكوميين على استغلال الفراغات الأمنية أو تعطيل حركة الملاحة. كما أنه قد يسهم في تقليل فرص التصعيد غير المحسوب، من خلال تحسين تبادل المعلومات، ورفع مستوى التنسيق بين القوات البحرية المشاركة.

وفي المقابل، فإن قدرة التحالف على تحقيق هذه الأهداف ستظل مرتبطة بعدم تحوله إلى إطار للاستقطاب السياسي أو العسكري. فكلما حافظ على طابعه الدفاعي، وركز على حماية الملاحة وفق قواعد القانون الدولي، ازدادت فرص قبوله من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية.

3. مصر شريك رئيس في أي معادلة أمنية جديدة

تحتل مصر موقعًا محوريًا في أي ترتيبات تتعلق بأمن البحر الأحمر، ليس فقط بحكم إشرافها على المدخل الشمالي للممر عبر قناة السويس، وإنما أيضًا لأن أمن البحر الأحمر يمثل امتدادًا مباشرًا للأمن القومي المصري. وقد أظهرت أزمة البحر الأحمر بوضوح حجم الترابط بين الأمن البحري والاقتصاد الوطني، بعدما دفعت الاضطرابات الأمنية عددًا من شركات الشحن إلى تغيير مساراتها، وهو ما انعكس على حركة العبور في قناة السويس، وزاد من الضغوط على الإيرادات المتأتية من هذا المرفق الحيوي[1].

وفي هذا الإطار، تمتلك القاهرة عناصر تؤهلها للقيام بدور محوري داخل أي تحالف بحري إقليمي، من بينها الخبرة المتراكمة للقوات البحرية المصرية، والتطور الكبير في البنية التحتية البحرية خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يربط بين البحرين الأحمر والمتوسط.

4. المكاسب المتبادلة من الشراكة المصرية–السعودية

تُعد العلاقة بين مصر والمملكة العربية السعودية أحد أهم محددات نجاح أي ترتيبات أمنية في البحر الأحمر، نظرًا لما تمتلكه الدولتان من ثقل سياسي وعسكري واقتصادي، فضلًا عن امتلاكهما أطول السواحل العربية على هذا الممر الحيوي. وبالنسبة للمملكة، توفر المشاركة المصرية خبرة بحرية وعسكرية، وموقعًا جغرافيًا يضمن تكامل منظومة الأمن بين المدخلين الشمالي والجنوبي للبحر الأحمر. أما بالنسبة لمصر، فإن نجاح التحالف يسهم في تعزيز أمن قناة السويس، وتقليل المخاطر التي قد تؤثر في حركة التجارة العالمية، ويدعم جهود الدولة في تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس[2].

وتشير المعطيات السابقة إلى أن المبادرة السعودية تحمل في طياتها فرصة لإعادة صياغة قواعد الأمن الإقليمي في البحر الأحمر، شريطة أن تنجح في التحول من إطار تنسيقي إلى آلية مؤسسية مستدامة، وأن تحافظ على توازن دقيق بين القيادة الإقليمية والتعاون الدولي. وفي هذا السياق، تبدو مصر شريكًا لا غنى عنه لإنجاح هذه المقاربة[3].

---

[1] "الشرق الأوسط"، «مصر تُراجع معدلات الملاحة في قناة السويس مع عودة الاضطرابات»، 28 يونيو 2026، https://aawsat.com.

[2] واس، «البيان المشترك للدول المؤسسة»، 30 يوليو 2026، مرجع سابق.

[3] Reuters, "Saudi Arabia unveils plans for multinational maritime defence coalition," July 30, 2026, https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-unveils-plans-multinational-maritime-defence-coalition-2026-07-30/.

السيناريوهات المحتملة والتقدير الاستراتيجي

لا يمكن تقييم مستقبل التحالف البحري الدفاعي السعودي متعدد الجنسيات بمعزل عن طبيعة البيئة الأمنية المتغيرة في البحر الأحمر، إذ يتوقف مسار المبادرة على تفاعل مجموعة من المتغيرات، أبرزها استمرار مستوى التهديدات البحرية، ومدى التوافق السياسي بين الدول المشاركة، وقدرة التحالف على بناء هياكل مؤسسية مستقرة، فضلًا عن طبيعة العلاقة مع القوى الدولية الفاعلة في المنطقة. **وفي ضوء هذه المحددات، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية:**

1. السيناريو الأول: نجاح التحالف في التحول إلى إطار أمني إقليمي مستدام (السيناريو الأرجح)

يفترض هذا السيناريو أن تتمكن المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع الدول المشاركة، من تجاوز مرحلة التنسيق السياسي إلى تأسيس منظومة مؤسسية دائمة، تتضمن قيادة عمليات مشتركة، وآليات موحدة لتبادل المعلومات البحرية، وبرامج دورية للتدريب، بما يعزز القدرة الجماعية على مواجهة التهديدات.

ويستند هذا السيناريو إلى عدة عوامل؛ أهمها استمرار التهديدات للملاحة الدولية، ووجود إدراك مشترك لدى الدول الساحلية بأن أمن البحر الأحمر أصبح مصلحة جماعية لا يمكن إدارتها بصورة منفردة، إضافة إلى توافق المصالح السعودية والمصرية في حماية الممرات البحرية وضمان استقرار حركة التجارة.

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فمن المرجح أن يشهد البحر الأحمر تراجعًا تدريجيًا في مستوى المخاطر الأمنية، مع تعزيز ثقة شركات النقل والتأمين، واستعادة جزء من حركة الملاحة التي تأثرت بالأزمات الأخيرة. كما سيعزز ذلك من قدرة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر على صياغة أجندتها الأمنية بصورة أكثر استقلالية، دون القطيعة مع الشركاء الدوليين.

2. السيناريو الثاني: استمرار التحالف كآلية تنسيق محدودة

يفترض هذا السيناريو أن يظل التحالف قائمًا، لكنه يقتصر على تبادل المعلومات، وإجراء تدريبات مشتركة، والتنسيق العملياتي عند الضرورة، دون الانتقال إلى مرحلة بناء مؤسسة أمنية متكاملة.

وقد ينتج هذا المسار عن استمرار التباين في أولويات بعض الدول المشاركة، أو صعوبة الاتفاق على آليات القيادة والتمويل، أو الرغبة في تجنب أي ترتيبات قد تُفسر باعتبارها تحالفًا عسكريًا دائمًا.

وفي هذه الحالة، سيحقق التحالف مكاسب عملياتية محدودة، لكنه لن يتمكن من إحداث تحول جوهري في بنية الأمن الإقليمي، كما سيظل معتمدًا بدرجة كبيرة على المبادرات الدولية القائمة.

3. السيناريو الثالث: تعثر المبادرة وتراجع زخمها

يقوم هذا السيناريو على احتمال أن تؤدي الخلافات السياسية، أو تغير أولويات الدول المشاركة، أو انخفاض مستوى التهديدات، إلى تراجع الاهتمام بالمبادرة، بما يحول دون تطورها إلى إطار مؤسسي مستدام.

كما قد يسهم تداخل المبادرات الأمنية المختلفة في البحر الأحمر، أو غياب رؤية مشتركة بشأن طبيعة المهام والأدوار، في تقويض فرص نجاح التحالف.

وفي هذه الحالة، ستعود الدول الساحلية إلى الاعتماد بصورة أكبر على الترتيبات الأمنية الدولية القائمة، بينما يبقى البحر الأحمر عرضة لتكرار الأزمات الأمنية عند كل تصعيد إقليمي.

4. مؤشرات ترجيح السيناريو الأكثر احتمالًا

حتى الآن، تميل المؤشرات إلى ترجيح السيناريو الأول، **وذلك استنادًا إلى عدد من الاعتبارات:**

- استمرار التهديدات التي تستهدف حرية الملاحة، بما يجعل الحاجة إلى التنسيق الإقليمي أكثر إلحاحًا.
- تزايد إدراك الدول الساحلية لارتباط الأمن البحري بالتنمية الاقتصادية والاستثمار.
- التقارب المصري–السعودي في ملفات الأمن الإقليمي.
- توافق المبادرة مع الاتجاه الدولي نحو تعزيز دور الشركاء الإقليميين في تحمل مسؤوليات الأمن الجماعي.

وفي المقابل، يبقى نجاح هذا السيناريو مشروطًا بسرعة الانتقال من مرحلة الإعلان السياسي إلى بناء مؤسسات دائمة، وتحديد قواعد واضحة لاتخاذ القرار، وضمان استمرار الالتزام السياسي والمالي للدول المشاركة.

التقدير الاستراتيجي

تشير المعطيات التي تناولتها الورقة إلى أن المبادرة السعودية لإنشاء تحالف بحري دفاعي متعدد الجنسيات لا تمثل استجابة أمنية مؤقتة للتصعيد الذي شهده البحر الأحمر، بقدر ما تعكس تحولًا في التفكير الاستراتيجي تجاه إدارة الأمن البحري في الإقليم. فقد كشفت التطورات منذ أواخر عام 2023، ثم تداعيات الحرب الإقليمية عام 2026، عن محدودية الترتيبات الأمنية التقليدية في مواجهة التهديدات غير المتماثلة، وأبرزت الحاجة إلى نموذج أمني أكثر قدرة على التكيف مع بيئة استراتيجية تتسم بالتعقيد وتعدد مصادر التهديد.

وفي هذا السياق، تعبر المبادرة السعودية عن توجه نحو إعادة توزيع أدوار الأمن البحري، بما يمنح الدول الساحلية دورًا أكبر في حماية مصالحها الاستراتيجية، دون أن يعني ذلك الاستغناء عن الشراكة مع القوى الدولية، وإنما إعادة صياغتها على أساس تقاسم الأعباء وتعزيز المسؤولية الإقليمية. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية للتحالف لا تكمن في كونه آلية لاحتواء التهديدات الآنية فحسب، وإنما في قدرته على إرساء إطار مؤسسي دائم يعزز التنسيق العسكري، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات المشتركة، بما يرسخ أسس أمن بحري مستدام في البحر الأحمر.

غير أن نجاح هذه المبادرة سيظل رهينًا بعدد من المحددات، في مقدمتها الحفاظ على الطابع الدفاعي للتحالف، وتجنب تحوله إلى أداة للاستقطاب الإقليمي أو الدولي، فضلًا عن بناء توافق سياسي بين الدول المشاركة حول أولويات الأمن البحري وآليات اتخاذ القرار، مع توفير الموارد والقدرات اللازمة لضمان استمرارية عمله وفاعليته العملياتية.

كما تؤكد الورقة أن الشراكة المصرية–السعودية تمثل الركيزة الأساسية لإنجاح أي ترتيبات أمنية جديدة في البحر الأحمر، نظرًا لما تمتلكه الدولتان من ثقل سياسي وعسكري واقتصادي، ولارتباط أمنهما الوطني بصورة

مباشرة باستقرار هذا الممر الحيوي، سواء من زاوية حماية قناة السويس وباب المندب، أو ضمان أمن التجارة الدولية وإمدادات الطاقة. ومن ثم، فإن أي إطار أمني إقليمي يفتقر إلى التنسيق الوثيق بين القاهرة والرياض سيظل محدود القدرة على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وبناءً على ذلك، يمكن تقدير أن مستقبل الأمن البحري في البحر الأحمر يتجه نحو مرحلة انتقالية تتراجع فيها أنماط الاعتماد الحصري على الضمانات الأمنية الخارجية، مقابل تنامي دور القوى الإقليمية في إنتاج الأمن وإدارته. وإذا نجحت المبادرة السعودية في التحول من إطار تنسيقي مؤقت إلى مؤسسة إقليمية فاعلة تقوم على القيادة المشتركة والتكامل المؤسسي وتقاسم المسؤوليات، فإنها قد تمثل نقطة تحول في إعادة تشكيل هندسة الأمن الإقليمي في البحر الأحمر، وتؤسس لنموذج أكثر استدامة ومرونة في مواجهة التحديات المستقبلية، بما يعزز استقرار أحد أهم الممرات البحرية في العالم ويحمي المصالح الاستراتيجية للدول العربية المطلة عليه.

التوصيات

1. الإسراع في إنشاء هيكل مؤسسي دائم للتحالف، يضم مركزًا مشتركًا للقيادة والسيطرة وتبادل المعلومات البحرية.
2. تطوير آليات تنسيق عملياتي بين القوات البحرية للدول المشاركة، مع إجراء مناورات دورية لرفع الجاهزية.
3. دعم التكامل بين التحالف البحري والمبادرات الإقليمية القائمة، بما يمنع تداخل الاختصاصات أو ازدواجية الأدوار.
4. تعزيز الشراكة المصرية–السعودية باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقرار البحر الأحمر.
5. ربط الأمن البحري بالبعد الاقتصادي، من خلال حماية الممرات التجارية والبنية التحتية والمشروعات الاستثمارية على سواحل البحر الأحمر.
6. الحفاظ على الطابع الدفاعي والقانوني للتحالف، بما يضمن قبولًا إقليميًا ودوليًا أوسع ويحد من مخاطر الاستقطاب.

المصادر

أولًا: المراجع العربية

1. وكالة الأنباء السعودية (واس). «البيان المشترك للدول المؤسسة بشأن إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات». 30 يوليو 2026. https://www.spa.gov.sa/N2644851.

2. وكالة الأنباء السعودية (واس). «بيان مشترك عن الدول المؤسسة للتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات». 30 يوليو 2026. https://www.spa.gov.sa/N2644911.

3. "الشرق الأوسط". «مصر تُراجع معدلات الملاحة في قناة السويس مع عودة الاضطرابات». 28 يونيو 2026. https://aawsat.com..

4. المملكة العربية السعودية.رؤية المملكة العربية السعودية 2030.الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016. https://www.vision2030.gov.sa.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Booth, Ken. Navies and Foreign Policy. Routledge Revivals. London: Routledge, 2014.

2. Bueger, Christian. "What Is Maritime Security?" Marine Policy 53 (March 2015): 159–164. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2014.12.005.

3. Buzan, Barry, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

4. Freedman, Lawrence. Strategy: A History. Oxford: Oxford University Press, 2013.

5. Kingdom of Saudi Arabia. Vision 2030. Riyadh: Council of Economic and Development Affairs, 2016. https://www.vision2030.gov.sa.

6. Reuters. "Saudi Arabia unveils plans for multinational maritime defence coalition." July 30, 2026. https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-unveils-plans-multinational-maritime-defence-coalition-2026-07-30/.

7. Till, Geoffrey. Seapower: A Guide for the Twenty-First Century. 4th ed. London: Routledge, 2018. https://doi.org/10.4324/9781315621210.